

دراسة وتحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التصور والتطبيق (دراسة مقارنة سوسيوسياسية)

كاوجة بن الصغير

لبقع زينب

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

الملخص:

تعتبر ظاهرة الإصلاحات السياسية من الظواهر السياسية و الاجتماعية اللافتة للانتباه في الآونة الأخيرة . ويبدو أن الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة الاجتماعية اللاعقلانية في العالم الاجتماعي المعاصر مرده انشغال الباحثين والمختصين من الفئات المثقفة والناشطة في مجالات العلوم السياسية و الإنسانية ومؤسسات المجتمع المدني بجملة التحولات المجتمعية والدولية الراهنة التي تخطو خطوات متسارعة دون أن تتمكن هذه المجتمعات والدول من السيطرة على هذا التدفق الهائل من الثقافات المتنوعة المزاحمة لثقافتها المتأصلة في شعوبها مع ما تحمله هذه المجتمعات من قيم وعادات وتقاليد متعارف عليها بين أقرانها ونبيلة في تنشئة أجياله وتوجيه اختياراتهم نحو تجسيد هوياتها الوطنية والحضارية . وبطبيعة الحال ، فإن الغاية من ذلك كله الحفاظ على خصوصياته الثقافية ، وتأكيدها مناعتها درءا لمحاولات التجزئة والانبتات من الجذور، التي تصيب المجتمعات والدول المشيخة، بفعل الثورات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي لا تترك مجالا لوقف عجلة الزمن والبكاء على ما سلف في كل لحظة من لحظات التغير في الواقع المعيش .ولابد من الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات لم تأت، فقط، بفعل الحراك الجاري في العالم العربي بل كانت متوقعة منذ مدة طويلة نتيجة حالة الانسداد السياسي السائد في البلاد منذ التسعينيات ولاسيما منذ الانتخابات الرئاسية لسنة 2009.

كما لا يخفى أن الجزائر تعاني إحباطا نتيجة فشل المبادرة الديمقراطية التي بدأت في أواخر 1988. هكذا، لم تأت هذه الإصلاحات نتيجة "ثورة". لقد جاءت بفعل

مبادرة من نظام الحكم القائم وليس على يد سلطات مؤقتة برزت بعد قلب هذا النظام، كما كان الحال في عدد من البلدان العربية الأخرى. ومع ذلك، أعتقد أن المشكل، في الجزائر مثلا، لا يكمن في توفر النصوص القانونية بقدر ما يكمن في عدم تطبيق هذه النصوص أو خرقها؛ الأمر الذي نجم عنه تنفيه لهذه النصوص وعزوف سياسي. ولعل من نتائج هذا التنفيه عزوف آخر لا يقل أهمية، ألا هو تضائل الاهتمام لدى الباحثين بهذه النصوص مادامت غير نافذة.

في ما يخص حالة الجزائر، ما هو مطلوب هو إصلاح شامل توافقي لا مجرد إصلاحات. معنى ذلك فتح صفحة جديدة في مجال الممارسة السياسية مع ضرورة تجديد النخبة الحاكمة ولم تتم المبادرة بالإصلاحات عن طريق نقاش وطني واسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه. كما انحصر دور هذه اللجنة في الاستماع إلى المدعويين من دون أي التزام حيالهم ماعدا إيصال آرائهم ومواقفهم إلى رئيس الجمهورية الذي يعود إليه أمر البت فيها.

وعليه فما جدوى بناء صرح على قوانين من هذا النوع ما دامت مؤقتة إلى حين صدور نص دستوري جديد؟

تشير مقولة "الإصلاحات السياسية" إلى مراحل من تطور المجتمع "تطبع بالريبة السياسية، وتخضع لأحداث غير منتظرة، ولتطورات غير متوقعة، ولحلول اضطرارية، كما أن الإكراهات "العادية" للبنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية في هذه المراحل تؤجل؛ فالفاعلين يضطرون في غالب الأحيان إلى تبني اختيارات سريعة وغامضة. والتحالفات التي يعقدونها غالبا ما تكون عابرة ونفعية. ونتائج تفاعل الفاعلين لا تتوافق في معظم الأحيان مع الأفضليات التي انطلق منها كل فاعل."

إنها مراحل تدفع إلى تسويات بين الفاعلين السياسيين الأساسيين و"تقيم قواعد وأدوارا ونماذج للسلوك جديدة يمكنها أن تطبع قطيعة مهمة مع الماضي، وأن تخلق بدورها مؤسسات ستشكل تصورات لتدعيم النظام في المستقبل." هكذا فإن الإصلاحات السياسية في الجزائر، هو حالة تأهب تاريخية كبرى، عند كل

الفاعلين السياسيين، (أو على الأقل عند الأساسيين منهم) وبتفاوتات معينة، للدخول في سيرورة سياسية جديدة تتميز بالقطع مع الماضي، والحفاظ على توازنات معينة لمصالح كافة الأطراف الاجتماعية والاقتصادية، والاعتراف المتبادل بمشروعية مطالبها وحققها في الوجود والفعل. لهذا نجد مرحلة الانتقال مطبوعة بسيادة مطالب تتعالى من مختلف الاتجاهات: المطالبة بالاعتراف بأهمية الرأسمال إلى جانب المطالبة بالاعتراف بالعمل. المطالبة بتقوية القطاع العمومي إلى جانب المطالبة بتشجيع القطاع الخاص. الترحيب بالاستثمارات الأجنبية، إلى جانب المطالبة بقرار اقتصادي وطني. المطالبة بتشجيع المفاولة إلى جانب تنمية مداخيل الضريبة. كما نجد المطالبة باستقلال المجتمع المدني، والمطالبة في نفس الوقت، بسياسة تدخلية للدولة في كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كل هذا يعني أن الإصلاحات السياسية هو سيرورة سياسية واجتماعية ، تنطلق دون أن يتغيب عنها أي فاعل من الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والإجتماعيين، الذين كانوا يتنازعون من أجل احتكار السلطة لفائدة أحدهم. إنه سيرورة يدخل فيها هؤلاء الفاعلون في حركية تاريخية، سواء ليؤكدوا هوياتهم السياسية، أو ليغيروها بإعطائها تأويلات جديدة تبرر تبنيهم لأدوار سياسية جديدة مغايرة، ومن خلال ماسبق طرح الإشكال التالي :

ماهو مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر؟ وهل صحيح أن هذه الإصلاحات تتخذ عدة ميكانيزمات وأشكال في دورتها السياسية والسوسيولوجية ؟ .
الكلمات المفتاحية :الإصلاحات السياسية ،المقاربة السوسيو سياسية للإصلاح السياسي .

Abstract:

The phenomenon of political reforms of political and social phenomena remarkable attention in recent times. It seems that interest in the study of this social phenomenon irrationality in the social world of contemporary due preoccupation of researchers and specialists from groups educated and

active in the fields of political science and humanitarian and civil society institutions, inter transformations community and international current strides rapidly without being able to these communities and states to control this massive influx from the diverse cultures of competition cultures inherent in the people with what was done to these communities of values, customs and traditions recognized among her peers and noble in the upbringing of generations and guide their choices about the embodiment of their national identities and cultural. Of course, the end of all to maintain his privacy cultural, and confirm immunity to ward off attempts retail and Anbtat from the roots, affecting communities and nations chiefdom, by revolutions economic, political and cultural that leaves no room to stop the wheel of time and tears on the above at every moment of change in the reality of life. should be noted that these reforms did not come, only, by the ongoing movement in the Arab world, but had been expected since a long time as a result of the prevailing political stalemate in the country since the nineties and particularly since the presidential election of 2009.

Also no secret that Algeria experiencing frustration as a result of the failure of democratic initiative, which began in late 1988. Thus, these reforms did not come as a result of a "revolution." I came by the initiative of a rule-based system and not by the interim authorities emerged after the heart of the system, as was the case in a number of other Arab countries. However, I think that the problem, in Algeria, for example, does not lie in the availability of legal texts as much as lies in the non-application or violation of these texts; which resulted in Ttefih of these texts and political reluctance. Perhaps one of the results of this Alttefih reluctance another no

less important, not diminished interest among researchers such texts as long as the window.

Thus, the political reforms in Algeria, is alert major historical, when all political actors, (or at least when the core of them) and variations certain to enter into the process of a new political characterized machining with the past, and to maintain the balance of certain interests of all parties social and economic, and recognition mutual legitimacy of its demands and its right to exist and act. For this we find the transition printed sovereignty demands resound from different directions: demanding recognition of the importance of capital, as well as in recognition of the work. Claim to strengthen the public sector, as well as in promoting the private sector. Welcoming foreign investment, and to demand a national economic decision. Claim to encourage entrepreneurship as well as the development of tax revenues. We also find claim the independence of civil society, and the demand at the same time, state-interventionist policy in all fields of social, economic and cultural.

All this means that the political reforms is a process of political and social, starts without missing by any actor of actors, politicians, economists and social workers, who were disputed for a monopoly of power for the benefit of one of them. It is a process involving these actors in historical mobility, both to assert their political identities, or to change them by giving them new interpretations justify the adoption of a new political roles differently. Through the above ask the following forms: What is the future of political reforms in Algeria? Is it true that these reforms take several mechanisms of forms in its political and sociological? .

Key words: political reforms, socio-political approach to political reform.

الإطار النظري للدراسة

مفاهيم الدراسة:

استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لابد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

تعريف الإصلاح:

يعرف الإصلاح بأنه "تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة والمحابة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية.

ونعرفه كذلك بأنه التغير الذي يصيب بنية المجتمع السياسي في الجزائر من حيث التنمية والمشاركة السياسية.⁽¹⁾

دواعي الإصلاح: الإصلاح مصطلح يشير إلى رغبة في استبدال حال اجتماعي قائم بحال أفضل منه، وبالتالي تحقيق أوضاع اجتماعية توفر لأبناء المجتمع حياة تتلاءم واحتياجاتهم النفسية والمادية. وتنبع الحاجة إلى الإصلاح من شعور أبناء المجتمع بعجز المؤسسات المجتمعية القائمة عن تحقيق عيش كريم. الإصلاح إذن حركة من حال أسوأ إلى حال أحسن، من حال يشوبه فساد أو سوء إدارة لمؤسسات الدولة، أو إجحاف في توزيع الثروة العامة، أو غياب فرص العمل المناسب المنبئية على

¹ - محمد محمد علي، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص

كفاءة الأفراد، إلى حال يقل فيه الفساد وسوء الإدارة ويتحقق قدر أكبر من العدالة في التوزيع والتكافؤ في فرص العمل. والإصلاح في الجزائر مطلب قديم متجدد.

عاشت الجزائر قبل أحداث 05 أكتوبر 1988 ظروفًا صعبة ناتجة عن الأزمات المتعددة الجوانب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع، فعلى مستوى النظام السياسي برزت أزمة مراكز قوى في النظام بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول التوجهات السياسية والاقتصادية الكبرى للبلاد، أما على مستوى المجتمع فكانت الأوضاع تتميز بارتفاع نسبة البطالين، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين واختفاء مربي السلع الضرورية حتى أن منظر الطوابير المنتشرة في مدن البلاد أصبح ظاهرة تطبع كل المدن ⁽¹⁾.

الإصلاح السياسي: يشير هذا المفهوم إلى فكرة التحديث السياسي والمؤسساتي، وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق المساءلة والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون ⁽²⁾. وهي أيضا عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج ⁽³⁾ وهو تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل التنمية السياسية والتغيير السياسي.

¹- تمالت محمد، الجزائر من فوق بركان حقائق وأوهام (1988-1999)، الجزائر، ب د ط، 1999، ص 08.

²- الهبيقي الهادي نعمان، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 07.

³- العلوي المعتصم بالله، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970-2009، جامعة الدراسات العليا، الأردن، 2009، ص ص 07-08.

❖ الإطار العملي للدراسة :

1- الملامح العامة للإصلاحات السياسية في الجزائر الحالية:

فرزت التحولات مجموعة من الإصلاحات السياسية كانت آثارها واضحة في التعديلات و التغيرات التي طرأت على بنية و هيكل النظام السياسي الجزائري ، و سنتناول في هذا الإطار التحولات السياسية التي أخذ منها النظام آلية للتكيف مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية، وأهم هذه التحولات السياسية:

-التعديل الجزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988.

-الإصلاحات في دستور فبراير 1989.

-قانون الجمعيات السياسية في 05 جويلية 1989.

-قانون الانتخابات المؤرخ في 07 أوت 1989.

-قانون الإعلام المؤرخ في 03 أفريل 1990.⁽¹⁾

وهناك مجموعة من القوانين والتشريعات التي سبقت ولحقت الإصلاحات السياسية في الجزائر ومنها :

1-1- إصلاح القانون الانتخابي: أدخلت عليه بعض التعديلات مثل رفع عدد النواب الغرفة السفلى للبرلمان، وزيادة التمثيل النسوي باشتراط تمثيل حصة (كوتا) نسائية في كل قائمة، لكن النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية تحتاج إلى المزيد من التعديل والإصلاح فهناك بعض المضامين تحتسب لصالح هذه الإصلاحات مثل التأكيد على صلاحيات اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واستقلاليتها عن وصاية الإدارة ووزارة الداخلية ومكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية وتملك صلاحيات البت في النزاعات بحيادية ومهنية.

1-2- فتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة: عرقلت الإدارة ممثلة في وزارة الداخلية لسنوات طويلة اعتماد الأحزاب الجديدة عدة حجج أو من دون تقديم أي حجة واضحة وكان الانطباع السائد أن هناك تواطؤا بين الأحزاب القديمة والإدارة لمنع

¹- بوالشعير، سعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص 184.

ظهور أحزاب جديدة واحتكار الساحة السياسية الحزبية لصالح الوضع القائم. وي طرح الفتح المفاجئ للباب أمام تأسيس الأحزاب الجديدة عدة تساؤلات.

1-3-إنهاء احتكار الإعلام المرئي والمسموع: أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة العام الماضي ضمن حزمة الإصلاحات التي قررها عن فتح المجال أمام إنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة بعد أن تمسك منذ توليه الحكم عام 1999 بضرورة بقاء مجال الإعلام المرئي والمسموع حكرا على الدولة. وعلى الرغم من هذا الإعلان الرسمي إلا أن القوانين المنظمة لافتتاح القنوات التلفزيونية الفضائية الجزائرية قد بدأت البث عبر الأقمار الصناعية انطلاقا من الخارج .

1-4-زيادة عدد المقاعد البرلمانية: أقر البرلمان الجزائري نص قانون مرفق بقانون الانتخابات المعدل يحدد توزيع الدوائر الانتخابية ويرفع عدد أعضاء عدد الغرفة السفلى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) من 389 إلى 462 ويفرض بهذه الزيادة في عدد النواب أن تعكس التزايد في الحجم الديمغرافي لسكان الجزائر، وتحسين التمثيل السياسي ، غير أن الزيادة غير المدروسة في عدد مقاعد البرلمان، وتضخيم عدد النواب المؤسسة التشريعية إلى حد معين .

1-5-فرض "الكوتا" النسائية: وهو يندرج في مسار تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة كما نص على ذلك التعديل الدستوري الأخير فقد نص قانون الانتخابات المعدل على فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية. بحيث تحوي أي قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربعة مقاعد (1) .

2-مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التصور والتطبيق :

2-1-القراءة العقلانية: استئناف مسار الإصلاحات هو الحل. تنطلق القراءة العقلانية من فرضية أساسية وهي أن الواقع السياسي الجزائري عقلائي تماما ولهمه ينبغي أن نتحلى بالعقلانية التامة ونتجرد من مواقفنا المسبقة ورغباتنا

¹ - د. عاشور فني، مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر، لقراءة الموضوع الصادر في يومية الخبر

<http://www.elkhabar.com/ar/culture/292532.html>

الشخصية وأوهامنا ونعتمد على أدوات علمية في التحليل والمحكمة المنطقية للأحداث اعتمادا على أدوات منهجية صارمة. تبدأ القراءة بتشخيص الوضع وإدراجه في السياق العام لتطور الجزائر المعاصرة ثم تحديد القوى الفاعلة في الوقت الراهن وتحليل الأعراض الظاهرة لإدراك العوامل الخفية الفاعلة. حسب هذه القراءة تكون التشريعات مرحلة مهمة في مسار الإصلاحات التي بادر بها الرئيس منذ سنة وتوفرت لها شروط جيدة قياسا إلى الانتخابات السابقة. والمشكلة لا تتعلق بالمسار الانتخابي نفسه الذي زكاه الملاحظون الدوليون والهيئات الوطنية في الداخل بل تتعلق بمسار الإصلاحات الذي يترتب على نتيجة هذه الانتخابات: استئناف مسار الإصلاح أو التخلي عنها.

ذلك أن نتيجة الانتخابات لم تعد تتلاءم مع استئناف مسار الإصلاحات. فنسبة الامتناع العالية وفوز حزب أو حزبين بالأغلبية في البرلمان أصبح يمثل كارثة على مصير الإصلاحات السياسية التي كان ينبغي أن يضطلع بها البرلمان نفسه حيث كان بعض الشركاء يطمح في أن يتولى المهمة التأسيسية ويصدر دستورا جديدا قد يصل الأمر فيه إلى تغيير النظام نفسه بوسائل دستورية. لكن مصداقية البرلمان أصبحت في الميزان بسبب عدم توازن تمثيل القوى السياسية في البرلمان فضلا عن نسبة الامتناع عن التصويت. يترتب عن ذلك أن استئناف الإصلاح يتطلب عودة الرئيس إلى المبادرة من باب آخر باقتراح لجنة تشرف على إعداد الدستور من خارج الأغلبية البرلمانية وبعد استيفاء العمل المطلوب يتم عرض المشروع على الاستفتاء ثم يعاد انتخاب كل الهيئات المترتبة على الدستور الجديد ويكون ذلك قبل انتهاء العهدة الرئاسية الحالية. ويترتب عن ذلك أيضا تشكيل حكومة من خارج الأغلبية البرلمانية تشرف على الانتخابات المحلية وتحضر للاستفتاء على الدستور. قد تكون حكومة كفاءات لا حكومة ائتلاف أو تحالفات لتفادي تسييس العملية أو تحريفها عن مسارها الصحيح. وقد تبنت بعض الهيئات الرسمية مواقف قريبة من هذا الطرح. يتميز هذا الطرح بتفاؤله وبساطته التي تكاد تصل إلى حد السذاجة ومع ذلك فواقع الحال لا يكذبه: كل الأعراض الظاهرة تؤيد هذا. لكن كيف نفسر أن

تتعارض نتيجة الانتخابات مع مسار الإصلاح الذي وجدت من أجله؟ هل حدث خلل ما في العملية أم أن ذلك كان مدبراً؟ تقف العقلانية عند وصف المنطق الداخلي لنتائج العملية ولا يمكنها أن تقدم تفسيراً للعوامل الخارجية المؤثرة في العوامل الانتخابية: مثل تأثير دعوة الداعين إلى المقاطعة أو تأثير نداء الرئيس للمشاركة المكثفة في الانتخابات فكلاهما ساهم في حدوث النتيجة الحالية. فذلك أمر عادي في الوضع الديمقراطي. وهذا كاف لقبول تلك النتائج قاعدة لاستئناف مسار الإصلاح السياسي الذي وجدت من أجله حتى لا يقع خلل ما قد يؤدي إلى أن تفلت الأمور عن التحكم. فاستئناف مسار الإصلاح ضروري من أجل استمرار منطق السير العقلاني للأمور أما الخروج عن مسار الإصلاحات أو تعطيله فهو استدعاء للعوامل غير العقلانية للتدخل بوسائلها الاستثنائية القصوى. تلك هي المخاطر التي تترتب عن الجمود الحالي إذا طال: الشعور بالحاجة إلى أسلوب آخر في التغيير بدلا من الاستمرار في الإصلاح. فهل هناك قوى تعمل على الجمود للدفع بالأمور نحو التغيير بالعنف؟

2-2- التفسير المؤسسي: تشكيل هيئة جديدة مستقلة تشرف على الإصلاح القراءة الثانية تتوخى التفسير المؤسسي وهي تبدأ من حيث توقفت القراءة الأولى. فما الذي حدث حتى ظهرت النتائج بهذا الشكل؟ تقاطعت إستراتيجيتان في ظرف مؤسسي محدد فكانت هذه النتيجة هي أفضل ما يمكن في ظرف الحالي: أما الإستراتيجيتان فهما إستراتيجية الإصلاح السياسي في مقابل الإستراتيجية الانتخابية. وأما ظرف المؤسسي فيتمثل في انفراط عقد الائتلاف الرئاسي عشية الانتخابات وتحول اللاعبين من صف الحكم الذي يجب إصلاحه إلى صف المعارض القائم بالإصلاح مما ترتب عنه تعطيل مسار الإصلاح في المرحلة الأولى، حين كانت أحزاب الائتلاف تعمل على تعطيل الإصلاح للاستفادة من امتيازات السلطة، كما ترتب عنه إفشال مسار الانتخابات في المرحلة الثانية (حين بدأت أحزاب الائتلاف وغيرها تقدم نفسها على أنها قادرة على تقديم البديل لما كانت تقوم به من قبل) ففشلت الحملة الانتخابية قبل أن تبدأ مما استدعى دخول لاعبين مؤسسيين

جدد أولهما: وزارة الداخلية بأن دفعت بعدد كبير من الأحزاب إلى الساحة فتشوش المشهد السياسي أولاً ثم تشتت الوعاء الانتخابي ثانياً مما ترتب عنه فشل الحملة الانتخابية وعزوف الناخبين مما استدعى تدخل الرئيس بثقله، وهو اللاعب الثاني المتدخل يعد فشـب الحملة، فأدى ذلك إلى تحريف توجهات الناخبين(أفراد ومؤسسات) كما ترتب عنه أيضاً ضياع عدد كبير من الأصوات عند عتبة الانتخابات (نسبة الخمسة بالمائة الضرورية للدخول في احتساب الأصوات) فظهرت الأحزاب التي كانت تعطل مسار الانتخابات كما لو كانت هي المستفيد الوحيد من المسار الانتخابي بعد أن كانت هي المستفيد الوحيد من امتيازات السلطة. وترتب عن ذلك نتيجتان خطيرتا: أولاًهما أن الأغلبية البرلمانية ليست أغلبية لحزب بل أغلبية للرئيس وهو أمر إشكالي في حد ذاته وثانيهما رفض النتائج من أغلب الفاعلين السياسيين بمن فيهم المشاركون في المسارين (الإصلاح والانتخابات) فما بالك بغيرهما من الأحزاب وبعموم الجمهور والمواطنين والرأي العام رغم أن العملية جرت في ظروف عادية ولم تشهـا شوائب خطيرة(لذلك لم تستقم الاتهامات بالتزوير رغم أن ظاهر النتائج يرجح ذلك).

يتربـت عن هذا التفسير المؤسـساتي استنتاج أساسي وهو أن المسار المؤسـساتي للإصلاح لم يكن فعالاً لسبب بسيط هو أن عملية الإصلاح أسندت إلى الفاعلين المساهمين في الفساد الذي يتعين إصلاحه فكان منطقياً أن يعمل أولئك على تعطيل مسار الإصلاح السياسي والانحراف به عن هدفه وتحويله إلى فرصة لتعزيز مواقعهم في السلطة. ولذلك كانت النصوص المجسدة للإصلاحات (الدستور قانون الانتخابات - الإعلام - المرأة) هي نفسها أدوات لتجسيد الفساد وتقنينه. والنتيجة هي أن المسار المؤسـساتي الحالي بكامله فقد شرعيته بما فيها البرلمان الجديد. ولذلك فإن الأمر يقتضي تجاوز المؤسسات الحالية برمتها: تعيين حكومة من خارج الأغلبية البرلمانية واستئناف الإصلاح من خارج الإطار الذي تم إتباعه لحد الآن: تشكيل هيئة جديدة مستقلة تشرف على الإصلاح وتسيره بمعزل عن القوى السياسية الفاعلة المتحكمة في المؤسسات وأن يتم ذلك بتعديل الدستور وعرضه

على الاستفتاء المباشر بدلا من تكليف البرلمان بإعداده والمصادقة عليه. وتكون المؤسسة المحورية في هذا هي الرئاسة لا الحكومة التي ينبغي أن يقتصر دورها على تسيير العادي والحفاظ على استمرارية البرامج التنموية في ظل انطلاق الحملة للرئاسيات إلى جانب استكمال الإصلاحات. وهما مساران معقدان ويتبادلان التأثير في ما بينهما سلبا وإيجابا.

3-2-نظرية المؤامرة: ضرورة القيام بخطوات جريئة للخروج من الوضع القراءة

الثالثة قراءة تعتمد المنهج القائل بوجود مؤامرة كبرى مخطط لها ومحبوكة بشكل محكم. وهذه قراءة تشترك فيها السلطة والأحزاب ويتبناها قطاع واسع من الرأي العام. وقد بدأت هذه الفكرة من قبل الداعين للمشاركة في الانتخابات بتجنيد المواطنين عن طريق بث الخوف والفرع مما يجري في الجوار العربي لكنها أخذت أبعادا أخرى لاحقا. تتمثل هذه المؤامرة في وجود قوى متربصة بالبلاد وتعمل على توريثها في الفوضى من أجل تسويق التدخل الأجنبي في شؤون البلاد والاستحواذ على خيراتها بعد تحطيم المؤسسات وتخريب البنية التحتية وتركيع البلاد باستخدام قوى سياسية وطنية تعمل على تبرير التدخل واستخدام وسائل عسكرية لتدمير القوة العسكرية الوطنية مما يسمح بفرض حلول على المنطقة فشلت القوى الأجنبية في فرضها عن طريق التفاوض. وقد صدرت تصريحات دولية وتصريحات عن سياسيين جزائريين أولتها بما يرجح هذا التفسير.

غير أن نظرية المؤامرة لم تقف عند هذا الحد بل تجاوزت ذلك إلى تفسير الأحداث الداخلية أيضا: فالإصلاحات المعلنة ليست سوى مناورة كبرى لتفادي الانفجار السياسي الذي كان يمكن أن يحدث في إطار ما يجري ضمن (الربيع العربي) ولم تكن إستراتيجية خروج من الأزمة بقدر ما هي آلية لتسيير الأزمة أو للتسيير بواسطة الأزمة (وكلها درجات في نظرية المؤامرة). كما أن مسار الانتخابات هو أيضا سلسلة من المؤامرات حصل هذا الطرح: تسجيل الناخبين وفتح المجال السياسي في ظل إغلاق المجال الإعلامي واستقدام المراقبين كلها مؤشرات تثبت أن المؤامرة أوسع مما يتصوره العقل أو يصله الخيال فكانت النتيجة المنطقية هي أن تكون نتائج

الانتخابات أكبر مما يحتمله الجزائريون هذه المرة: عودة النظام الأحادي في أبهى حلة وبأسلم طريقة وعلى مرأى ومسمع من الملاحظين الدوليين. وبعض الأحزاب تتهم بعضها الآخر بالتآمر مع النظام ضد منافسيها بل غن بعض المناضلين يتهمون أحزابهم بالتآمر ضد مصلحة الحزب نفسه. ويمعن بعض أنصار نظرية المؤامرة في التحليل فيوردون مؤشرات على أن هناك مؤامرة علمية تمت بدهاء كامل من داخل النظام القصد منها إحداث تغييرات جذرية يمكن أن تؤدي إلى قلب الأوضاع رأساً على عقب: ضرب مصداقية المؤسسات السياسية في الصميم ليتمكن فيما بعد تقديم بدائل مهما كانت تفتقر إلى الشرعية الدستورية أو القانونية فهي أكثر مصداقية من كل ما تم حتى الآن: تبرير الانقلاب على الحكومة بل على مؤسسة الرئاسة نفسها باعتبارها مسؤولة عن فشل مسار الإصلاحات السياسية وعلى الرئيس باعتباره تورط في قلب الموازين لصالح احد الأحزاب. أو ضرب مصداقية هذا الحزب نفسه باعتباره شريكاً في الورطة وهذا تمهيدا لتحضير حزب آخر لتقديم بديله في الرئاسة المقبلة. فضحية المؤامرة بهذه المعنى هو الحزب الفائز ورئيسه. فمن يكون الفائز البديل إذن؟ هذا ما ستكشف عنه أحداث الأيام القليلة القادمة: لقاءات الحزبين الأخوين اللدودين وما يترتب عنهما من قرارات فضلاً عن تعيين الحكومة وتبين مصير الإصلاحات. فالقرارات والأحداث المقبلة ستفسر ما حدث وتسלט الضوء على ما يتم الترتيب له مستقبلاً وفقاً لهذه القراءة. فالمؤامرة لم تكتمل فصولاً. وما يأتي يكون دائماً أخطر مما مضى. ويبدو أن هذه النظرية هي الأكثر شعبية مما يبين عمق الأزمة التي تمر بها البلاد مما يتطلب القيام بخطوات جريئة لإنقاذ الوضع.

قرارات ثلاثة لوضع متأزم يقبل أكثر من قراءة ويحتمل أكثر من تفسير. لكن الأكيد أن مثل هذه الأوضاع المتأزمة تتضمن من المخاطر بقدر ما تتضمن من إمكانيات التطور فالأزمة حمالة أوجه: لحظة انهيارات خطيرة ولكنها أيضاً فرصة للتغيير. وفي المحصلة نجد هناك اتفاقاً على أن الأحداث السياسية تأخذ مغزاها من السياق الذي تجري فيه في منحنى تصاعدي مطرد. إذ لا تعود الأوضاع إلى نفس المستوى

الذي انطلقت منه بل تتصاعد وتستقر عند مستوى جديد في انتظار عوامل تغيير أو عوامل تطور جديدة.

وفي حالتنا فإن نتائج الصندوق هذه المرة مثلاً لا تعني عودة الأغلبية البرلمانية للحزب الذي كان يحوز على حصة أقل بل تعني شيئاً آخر تماماً. فالأغلبية التي حصل عليها الحزب حصلت بفضل طرف من خارج الحزب وبالتالي فإن مصداقية الحزب نفسه أصبحت في الميزان. انهارت قيمته السياسية وارتفعت قيمة الأحزاب الأخرى. والدليل أنه بإمكان الرئيس أن يعين حكومة من خارج الأغلبية الحزبية المنتصرة دون أن يحدث أي احتجاج أو اختلال في موازين القوى السياسية. فهذه الواقعة إذن ليست لها دلالة واحدة ولا يمكن أن تؤدي إلى نفس المقدمات السابقة بل هي مقدمات لشيء سيحدث نرجو أن يكون خيراً.⁽¹⁾

3-العوامل التي أدت إلى سقوط أنظمة الحكم في عدد من البلدان العربية إلى حد الآن: لا بد أن أشير، في البداية، إلى أن الحراك الذي تشهده البلدان العربية لم تعرفه البلدان الإسلامية بعد إذا ما استثنينا تلك المظاهرات التي شهدتها إيران سنة من قبل (2009)، بمناسبة الانتخابات الرئاسية وبعدها بمدة. الرأي عندي أن البلدان العربية التي تشهد حراكاً قد تكون بصدد القيام بدور تاريخي في حالة ما إذا عم حراكها هذا سائر البلدان العربية وانتقل، بشكل ما، إلى البلدان الإسلامية أيضاً.

كون "الثورات" العربية لم تقم على برامج أو أيديولوجيات وقيادات لا ينفي قيامها على قيم عامة ذات الصلة بإرادة القضاء على الاستبداد والفساد، وبالحرية، الكرامة الإنسانية، روح المواطنة. كيفية تجسيد هذه القيم من المفروض أن يعود أمرها إلى النخبة الوطنية التي تصوغها في شكل مشاريع مجتمع وبرامج سياسية وتجعل منها (القيم) ثقافة سياسية فعلية، لكن لا بد من لفت الانتباه إلى أنه لا يمكن الحديث عن "ثورة" ما بمجرد سقوط نظام الحكم بل على أساس النتائج التي تكون

¹ -عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة،

ج1، ط1، مكتبة الآداب، 2004، القاهرة، ص ص 31-32.

قد أفضى إليها الحراك على المدى البعيد. كما لا يصح الحديث عن هذه الثورة إلا إذا استطاعت إنتاج قاموس يخصصها، قاموس يتضمن تسميات ومفاهيم جديدة، كما يضيف دلالات مستجدة لمعان متداولة.⁽¹⁾

ومهما يكن من أمر، لا بد أن ندرك أن الحراك الذي تشهده البلدان العربية سيكون خطوة إلى الأمام من جميع النواحي على الرغم من العثرات المتوقعة. المهم أن جدار الخوف قد سقط ولم يعد مجال الآن لأي حاكم محتكر التذرع بأية مشروعية كانت، كما لم يعد بطش نظامه يجدي نفعا. ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن الثورة إلا إذا أدت ثورة المجتمعات العربية على حكامها إلى ثورة على نفسها من حيث القيم التي قادت حياتها إلى اليوم، ذلك أن إسقاط الوثن أسهل بكثير من إسقاط الوثنية. ولعل ذلك ما يفسر تواصل الحراك إلى ما بعد الانتخابات، اتقاء من أن يفضي المسار إلى مجرد انتقال من دكتاتورية فظة إلى دكتاتورية ناعمة. بعد هذا المدخل، أعود إلى العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي أدت إلى سقوط أنظمة الحكم في العالم العربي.⁽²⁾

1-3-العوامل الداخلية: طول مدة نظام الحكم، لاسيما رئيس الجمهورية. من المعلوم أن طول هذه المدة من شأنه أن ينتج الملل ومنه عدم الاحترام. كما أنه احتكار لا مبرر له.

بلوغ ظاهرة الفساد حدا لم يعد من الممكن تحمله أكثر بالنظر إلى تردي الأوضاع المعيشية وانتشار حالة اللاأمن وانسداد الأفق وفقدان الأمل والثقة بالنفس. تنامي دور عائلة الرئيس في إدارة شؤون البلاد ومسألة توريث الحكم. هذه الحالة تعني تحويل الدولة من شأن عام إلى شأن خاص، كما يصير الحق فيها عبارة عن مجرد من، صورة الضعف التي صار الرؤساء يظهرون بها أمام القوى الداخلية والقوى الخارجية. ارتفاع الوعي السياسي لدى الشعوب العربية بفضل تطور وسائل الإعلام

¹-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية،

نفسية، إعلامية، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة، 2004، ص 107.

²-إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2005، ص 115.

والاتصال، إضافة إلى ظاهرة التمدن. لابد من إضافة كون الحراك العربي وجد في بعض القنوات العربية وشبكات التواصل الاجتماعي رافدا مهما له. تراكم الإحاطات بعد إخفاق البلدان العربية في كل مشروع مجتمعي جربته إلى حد الآن.

2-3-العوامل الخارجية:

لابد من الإشارة إلى أن التدخل الأجنبي لا يكون له فاعلية إلا إذا كانت الجهة الداخلية متراصة. ولن تكون متراصة إلا إذا كان نظام الحكم نظاما يمتاز بالمشروعية وحسن الأداء. مثال على ذلك : لماذا تدخل الغرب في أفغانستان والعراق ولم يتدخل في إيران على الرغم من اعتباره لهذا البلد من ألد أعدائه في العالم ؟

هذا بصورة عامة، أما دور الغرب في الحراك العربي (ماعدا حالة ليبيا وربما سوريا غدا)، فيمكن أن نذكر أشكاله كالآتي:

ممارسة ضغط الحكومات الغربية على الحكام العرب من أجل إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، على الأقل من باب حفظ ماء الوجه .

دعم الهيئات الحكومية وغير الحكومية الغربية للتنظيمات الأهلية الناشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد. تكثيف التمثيليات الغربية الاتصالات مع النخب المحلية. ومع ذلك، هذه العوامل كلها، الداخلية منها والخارجية، ربما ما كانت لتفعل فعلتها لو لم تقع في سياق دولي ما انفك يتعولم. (1)

4-الإصلاحات السياسية المعتمدة في الجزائر

قبل الخوض في هذه الإصلاحات، لابد من الإشارة إلى الآتي : مهما كان موقفنا سلبيا من هذه الإصلاحات، لا يمكننا إلا أن نقر لها ببعض الأهمية، على الأقل من باب شعور أصحابها بالحاجة إليها، ولو شكليا ؛ مهما كانت هذه الإصلاحات قاصرة فلا بد أن تكون خطوة ما إلى الأمام. للتذكير لقد جاءت هذه الإصلاحات تجسيدا

¹- د محمد هناد، الإصلاحات السياسية في الجزائر، بواسطة المدرسة العليا للعلوم السياسية الجزائر www.bouhania.com تاريخ النشر: الثلاثاء 5 فيفري 2005.

لمحتوى الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في شهر أفريل الفارط. لكنني سأتناول هذه الإصلاحات من زاوية الشكل دون الخوض في تفاصيل مشاريع القوانين التي جاءت لصياغتها.

4-1-السياق العام الذي جاءت فيه المبادرة بالإصلاحات بالجزائر: لا بد من الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات لم تأت، فقط، بفعل الحراك الجاري في العالم العربي بل كانت متوقعة منذ مدة طويلة نتيجة حالة الانسداد السياسي السائد في البلاد منذ التسعينيات ولاسيما منذ الانتخابات الرئاسية لسنة 2009. كما لا يخفى أن الجزائر تعاني إحباطا نتيجة فشل المبادرة الديمقراطية التي بدأت في أواخر 1988. هكذا، لم تأت هذه الإصلاحات نتيجة "ثورة". لقد جاءت بفعل مبادرة من نظام الحكم القائم وليس على يد سلطات مؤقتة برزت بعد قلب هذا النظام، كما كان الحال في عدد من البلدان العربية الأخرى. ومع ذلك، أعتقد أن المشكل، في الجزائر مثلا، لا يكمن في توفر النصوص القانونية بقدر ما يكمن في عدم تطبيق هذه النصوص أو خرقها ؛ الأمر الذي نجم عنه تنفيه لهذه النصوص وعزوف سياسي. ولعل من نتائج هذا التنفيه عزوف آخر لا يقل أهمية، ألا هو تضائل الاهتمام لدى الباحثين بهذه النصوص مادامت غير نافذة .

في ما يخص هذه الإصلاحات، أود أن أبدأ بنوع من الاجتهاد. قد يدل استعمال "الإصلاحات"، هكذا بصيغة الجمع، على نفي الطابع الشامل للأزمة، عكس صيغة المفرد التي تدل على هذا الطابع، نافية بذلك حق القائمين الحاليين على شؤون البلاد وقدرتهم على تغيير الأمور كما يراد لها. في الحالة الأولى يتعلق الأمر بتدارك بعض النقائص وإجراء عدد من التحسينات، يفترض أن يقوم بها نظام الحكم القائم ذاته، على غرار أي نظام حكم آخر، بحم العادة. أما في الحالة الثانية، فيتعلق الأمر بتغيير هذا النظام ذاته أولا لأنه يعتبر مصدرا للإخفاق، أي يتعلق الأمر بتغيير جذري في الممارسة السياسية وفي النخبة الحاكمة باعتبارها مصدرا للأزمة.

في ما يخص حالة الجزائر، ما هو مطلوب هو إصلاح شامل توافقي لا مجرد إصلاحات. معنى ذلك فتح صفحة جديدة في مجال الممارسة السياسية مع ضرورة

تجديد النخبة الحاكمة. في ما يتعلق بوضع الجزائر في سياق ما يسمى بالثورات العربية، لابد أن نتذكر أن الجزائر ثارت على الاستبداد والفساد منذ نحو 24 سنة. ومن سخریات الزمان أن نجد نظام الحكم اليوم يفاخر بهذه "الثورة" وكأنه هو الذي قام بها ولم تقم ضده. غير أن هذه الثورة انقلبت على الجزائر وأدت بها إلى مأساة حقيقية ستظل آثارها حاضرة لعقود. من الناحية الأمنية، الأمور في تحسن، لكن المعضلة السياسية تفاقمت، ومما زاد في تفاقمها بلوغ سوء الأداء الحكومي وظاهرة الفساد حدا لم يعد يطاق ولا أدل على ذلك من انتشار الإضرابات والاعتصامات يوميا وفي مختلف مناطق البلاد. لكن يظل جلها منحصرا في المطالب المتصلة بظروف المعيشة.

4-2-المنهجية المتبعة في اعتماد هذه الإصلاحات: لا يخفى أن قيمة الغاية تبقى دائما مرهونة بقيمة الوسيلة.

تزامنا مع الحراك التونسي وقعت مظاهرات ضد غلاء المعيشة ولم يكن فيها مطالبة بالرحيل مثل ما كان الحال آنذاك في تونس. على إثر هذه المظاهرات، تدخلت الحكومة لإرجاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية إلى مستواها السابق. لكن ظل التوترسائدا في البلاد في انتظار خطاب رئيس الجمهورية الذي لم يأت إلا بعد ثلاثة شهور طويلة! في هذا الخطاب المقروء، وعد رئيس الجمهورية بإصلاحات سياسية كثيرة، من دون الخوض في التفاصيل. بعد ذلك، تم تشكيل لجنة وطنية لإجراء مشاورات مع قوى وشخصيات سياسية واجتماعية .

لم تتم المبادرة بالإصلاحات عن طريق نقاش وطني واسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه. كما انحصر دور هذه اللجنة في الاستماع إلى المدعويين من دون أي التزام حيالهم ماعدا إيصال آرائهم ومواقفهم إلى رئيس الجمهورية الذي يعود إليه أمر البت فيها. توجت هذه المشاورات بقوانين عضوية تخص مجالات أساسية في حياة الدول حيث خصت الأحزاب، الانتخابات، الإعلام، الجمعيات، ترقية حضور المرأة في مؤسسات الدولة. ثم عرضت هذه القوانين على برلمان

(بغرفتيه حتى وإن لم يعد أحد مقتنعا بجدواه، بما في ذلك أعضاؤه أنفسهم). ومنذ يومين، سمعنا أن رئيس الجمهورية أمضى هذه القوانين بعد عرضها على المجلس الدستوري الذي هو من دون رئيس إلى حد الآن بعد انتهاء عهدة رئيسه السابق. يبدو أن الطريقة التي نظرفها المجلس الدستور في القوانين المذكورة كانت مجرد شكليات لأننا لم نسمع لا بعرضها عليه ولا بمناقشته إياها.

ملحوظة أخيرة : هناك سؤال لابد من طرحه بالنسبة إلى مصير هذه الإصلاحات لأننا لا ندري كيف سيكون تعيين الوزير الأول بعد الانتخابات المقبلة مادام الدستور الساري المفعول حاليا لا يفرض على رئيس الجمهورية تعيينه من الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات.

4-3- السمات الرئيسية المميزة لهذه الإصلاحات

أ- السمة الأولى : طابع المنحة إذ لم تأت الإصلاحات المقررة ثمرة نقاش واسع ماعدا تلك "المشاورات" التي سبق ذكرها. كما أنه لم يكن هناك نقاش حر على مستوى وسائل الإعلام الثقيلة إذ تظل التلفزة الوطنية الوحيدة أبعد ما ترقى إلى تلك المهنية المتعارف عليها دوليا .

ب- السمة الثانية : خلوها من عنصر الثقة المفقودة منذ زمن طويل. لاسيما بالنظر إلى تجربة التزوير في الانتخابات هناك مبدأ بسيط جدا في التعامل : عندما تريدني أن أثق بك في أمر ما ينبغي أن يكون لدي ما يبرر هذه الثقة بحكم التجربة. السلطات الجزائرية تؤكد أن الانتخابات المقبلة ستكون أحسن الانتخابات التي عرفتها البلاد إلى اليوم، معنى ذلك أن سابقتها كانت مزورة. لكن ذلك يبقى مجرد وعد مثل الوعود السابقة التي لم يتم الوفاء بها وللمواطن كل الحق في أن يشك هذه المرة في صدق الوعد. لذلك، نقول كان على السلطات العمومية أن تعترف، صراحة، بعدم صحة الانتخابات السابقة أولا ثم تعد بصحة الانتخابات المقبلة.

كذلك، كانت السلطات العمومية في حاجة إلى إرسال إشارات تدعم عنصر الثقة هذا كأن تقوم بـ:

(1)- تغيير الطاقم الحكومي بطاقم آخر ليس له رهانات انتخابية (في الانتخابات التشريعية القادمة) ؛

(2)- حل البرلمان بسبب فقدانه للمصداقية والفاعلية

(3)- ربما أيضا حل ما يسمى بـ "التحالف الرئاسي" باعتباره كيانا مصطنعا يهيمن على الحياة السياسية الوطنية من دون وجه حق ويقوم على منطق التخصيص (على الأقل في نظر الرأي العام). ومما زاد في عدم الثقة قيام نواب المجلس الوطني الشعبي بحذف المادة 93 في مشروع قانون الانتخابات التي تنص على وجوب استقالة الوزراء الراغبين في الترشح للانتخابات المقبلة ثلاثة أشهر من قبل. أضف إلى ذلك، الجدل الحاد الذي بدأ منذ أيام بخصوص إضافة ما لا يقل عن أربعة ملايين ناخب جديد إلى القائمة.

ج- السمة الثالثة: الطابع الأمني إذ أوكلت مهمة الإصلاحات إلى وزارة الداخلية. إن الهاجس الأمني في هذه الإصلاحات هو الذي جعل وزير الداخلية هو المشرف عليها وكأن نظام الحكم الحالي خائف على مصيره.

د- السمة الرابعة: قلب الأمور إذ تم إقرار القوانين العضوية المذكورة قبل صدور تعديل الدستور الذي هو مصدر هذه القوانين. المعروف عن القوانين العضوية (مصدرها رئيس الجمهورية وتتعلق بأهم المجالات من بينها الأحزاب، الإعلام، الانتخابات، القضاء) أنها تأتي لتكمل الدستور في مجالات محددة. غير أن هذه القوانين العضوية جاءت بحكم دستور ننتظر تعديله في المستقبل القريب. وعليه، فما جدوى بناء صرح على قوانين من هذا النوع ما دامت مؤقتة إلى حين صدور نص دستوري جديد ؟⁽¹⁾ وأشار المتحدث في هذا الصدد إلى أنه يتعين في الوقت الحالي تحديد طريقة إدارة الإصلاحات السياسية، التي يبادر بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في خطابه للأمة يوم 15 أفريل الماضي، من خلال مساهمة جميع فئات المجتمع في بلورتها. وسيسلط منشطو اللقاء الضوء من خلال

¹ - أبو القاسم سعد الله، "تمويهات الأستاذ حسين آيت أحمد"، الشعب، العدد الصادر بتاريخ 19 فيفري

مداخلاتهم ومحاضراتهم على الشقين السياسي والقانوني للأنظمة السياسية وذلك بمشاركة عدد من النواب وأعضاء من مجلس الأمة ورؤساء اللجان .

ومن جهة أخرى يرى رئيس المجموعة البرلمانية للجهة الوطنية الجزائرية أن الإصلاحات السياسية في الجزائر من منظور حزبه يجب أن ينتج عنها تكريسا للفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وأضاف في هذا الشأن أن الجزائر في الوقت الحالي تتوق إلى رؤية سياسية جديدة يكون نظامها السياسي واضح الهوية الدستورية، معتبرا أن النظام السياسي في الجزائر "يبدو ظاهريا شبه رئاسي لكنه عمليا نظام رئاسي مغلق، كون النظام القانوني للدولة الجزائرية مكن السلطة التنفيذية من سلطات فاعلة لم تعط للبرلمان ⁽¹⁾.

تتجه أنظار الكثيرين اليوم إلى الجزائر بعد التحولات التي شهدتها بلدان الجوار ومنطقة شمال أفريقيا ككل، وكان أبرزها سقوط بعض الأنظمة ووصول الإسلاميين إلى السلطة في أكثر من بلد لصيق بها، البعض توقع ثورة شعبية يتفجر فيها غضب الجزائريين واحتقانهم، بينما استبعدوا آخرون، خاصة بعد نجاح السلطة في احتواء حالات الغضب الشعبي خلال السنة الماضية. في حين توقف كثيرون وحتى من داخل النظام نفسه ولم يتبين لهم أمرها، فلا هي بالقرب ولا هي بالبعيدة، لكنهم أوصوا بضرورة المسارعة بتنفيذ إصلاحات سياسية جادة وإجراء انتخابات تحظى بقدر من المصداقية، باعتبار أن الثورات الأخيرة كانت عصية على التوقعات ولم تسبق بتخطيط أو تحضير، فقد بدأت عفوية وانتهت بتصور وبرنامج عمل وهيئات تمثيلية، وهذا سرها الذي انفردت به وميزها عن غيرها من الثورات التاريخية السابقة، وهي مع الجمود السياسي أقرب، وقد يبعد شبحها عن البلاد تحريك الملفات العالقة ورفع بعض الأغلال والقيود.

4-4- أزمة الشرعية والإصلاح السياسي في العالم العربي:

أزمة الشرعية وجه من أبشع وجوه الأزمة الخانقة في العالم العربي، ينطق بها الواقع السياسي المتردي، وتنطق بها غثائية الأمة في زمن العولمة والعلاقات الدولية

¹ - عزيز ط.، الأفانا يفتح نقاش حول مستقبل الحياة السياسية في الجزائر www.sawt-alahrar.com

القائمة عل البحث المستمر عن التوازن العسكري والنووي، وتثبيت المصالح الاقتصادية القومية عبر توسيع الأسواق الاستهلاكية في العالم.

أزمة الشرعية كما عبر تقرير التنمية الإنسانية 2004، تكشف عمق المأساة التي اصطفتها أنظمة حكم عشائرية وقومية واشتراكية وليبرالية طوال عقود الاستقلال الوطني. أنظمة سياسية متعددة الإيديولوجيات استمد بعضها شرعيته من توحيد الجزيرة العربية أو حيازة الاستقلال بعد مكافحة المستعمر، بينما ارتكز آخرون إلى شرعية الانقلاب على حكم ملكي وراثي... ولكن تعددية هذه المصادر في استمداد الشرعية تتلازم مع فشل كبير في صيانة القرار السياسي الوطني والقومي، وتحقيق التنمية الموعودة والنهضة الكاملة. بل الأكيد أن الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين أصبحت عنصر تهديد لهذه الأنظمة التي توقن أن فتح باب ممارسة الحريات هو انتحار عاجل لها وتقويض لأسسها، وبات شعار الدولة العربية الحديثة هو الأمن للحاكم والخوف للجميع. لقد تجاهلت هذه النخب الحاكمة أن شرعية ممارسة السلطة في العالم العربي بل في العالم أجمع، ينبغي أن تستند إلى عنصرين أساسيين: شرعية الاختيار وشرعية الإنجاز.

أما شرعية الاختيار فهي التفويض الشعبي للحكام بممارسة السلطة وتدير شؤون المجتمع وتصريف أحواله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا شك أن هذه الشرعية قد تم تجاوزها منذ الانقلاب الأموي على الحكم الشرعي حينئذ وهو الخلافة الراشدة. ولكون الجذور التاريخية لهذا الصنف من الشرعية ترجع إلى فترة بعيدة من زمن الأمة، فإن خوض معركة الإصلاح السياسي لاشك يكون عسيراً وشاقاً. وفي هذا المنعطف التاريخي بالذات نحتاج إلى رؤية واضحة تؤسس لشرعية الاختيار مفهوماً وآليات، لعلنا نشفى من داء البغي والجبر الذي عبث وما يزال - بالأمة خاصتها وعامتها، نساءها ورجالها، شرعية الاختيار نجدها واضحة في حديث البشارة الذي ورد في مسند الإمام أحمد. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن

يرفعها. ثم تكون ملكا عاضا، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون ملكا جبريا، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها. ثم تكون خلافة على منهاج النبوة. ثم سكت." حديث نبوي يكشف الانحراف الكبير الذي وقع في وقت مبكر من الحياة السياسية للأمة، حيث اغتصب بنو أمية الحكم وحولوا أمر الأمة من شرعية الاختيار الشوري إلى "شرعية" القهر والسيف. وإنها "الشرعية" التي ما تزال تطوق عنق المسلمين وتكبل طاقاتهم في النهوض والبناء السياسي الراشد، وأما شرعية الإنجاز فهي التي تمنح القيادات السياسية أهلية الاستمرار في تدبير شؤون الشعب المختلفة والمتجددة على أساس التعاقد مع المحكومين، ومن خلال تحريك قيم العدل والحرية والشورى في جميع مفاصل الدولة والمجتمع، وضمن مسارات الحياة العامة لجماعة المسلمين التي تمثل الكيان الجماعي العضوي الحي للمواطنين في الدولة الإسلامية. ويبدو في السلوك السياسي للنخب الحاكمة في الوطن العربي أنها تفتقد أيضا هذا الصنف من الشرعية بعدما سقطت خياراتها الاقتصادية والاجتماعية، ليبرالية واشتراكية. وباءت مرتكزاتها الإيديولوجية بالفضل الكبير، قومية كانت أو وطنية حداثية أو وحدوية. ولعل افتقاد شرعية الإنجاز يجعل فئات واسعة من شعوبنا تزداد ضيقا بتفاهة حكامنا واندراجهم ضمن سياق التحذير القرآني في سورة النساء: "ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيما". ولا يرى عاقل للسفهاء فائدة ولا عائدة غير تبذير ثروات الأمة المعدنية والنفطية وكذا البشرية، بل التماذي في تدمير قدرات وإمكانات شعوبنا العربية والمسلمة في النهوض والتحرر والبناء. لقد تحولت شرعية الإنجاز إلى نوع آخر اصطلاح تقرير التنمية الإنسانية 2004 على تسميته "شرعية الوعد بالإنجاز".

أزمة الشرعية المتفاقمة تفتح بإلحاح شديد ملف الإصلاح السياسي الشامل الذي يظل ضرورة قومية ودينية، ومطلبا شعبيا يخفي وراءه مغناة واضحة من الفقر والتهميش وكبت الحريات وافتقاد الكرامة الأدمية المنصوص عليها طبعا وشرعا وقانونا.

الإصلاح السياسي: القيادة والمشروع العالم العربي منطقة بركانية إلى حين، وإن كانت علامات التحول بدأت في البروز والظهور منذ مدة قريبة من خلال التصادم المستمر بين شعوبنا المغلوبة على أمرها، الطامحة إلى حياة عزة وكرامة وأمن، وأنظمة الحكم الاستبدادي الشمولي، الساعية إلى تمكين دولها وتثبيت امتيازاتها وأشكال احتكارها للسلطة والثروة والنفوذ. بدأت تتمايز المواقف على مستوى الخطاب السياسي على الأقل، داخل النخب والحركات الجماهيرية العربية إزاء الشأن المحلي والإقليمي والدولي، بينما تسعى الأنظمة إلى كسب مواقع جديدة واصطناع نخب سياسية وفكرية تابعة تتقن التبرير الإيديولوجي والسياسي لمواقف متخاذلة تطعن الأمة طعنة الخيانة من خلال التواطؤ المستمر ضد مصالحها وأهدافها في التحرر واستقلالية القرار والمصير. تغير نسبي في خرائط الجغرافيا السياسية يوجي بتملل الوضع، لكنه يكشف مرة أخرى عن ضحالة المشاريع- إن وجدت التي تحملها قيادات شاخت في زمن متغير، ووسط عالم يبحث عن قواعد دولية جديدة، للسلم والأمن العالميين، بعد أن بدأت أوراق النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، تنهوى مرة أولى بإنهاء الحرب الباردة وانهايار القطبية الثنائية، ومرة ثانية بصراعات الخليج وأحداث 11 سبتمبر. إنه عالم يفتقد الاستقرار الحقيقي بحكم تغييب العدل في الاستفادة من الثروات والمشاركة الجماعية في بناء الحياة والمستقبل، عالم تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحكم بقطبية واحدة وبالشكل الذي يعمم العنف والتهديد في العلاقات الدولية. في هذا السياق الدولي، تنبري الحركات الإسلامية وغيرها لخوض معركة الإصلاحات السياسية في العالم العربي، وفتح حوارات وورشات تفكير في كيفية كسر احتكار الدولة العربية الحديثة للقرار السياسي الوطني، والوصول إلى تعبئة الرأي العام الشعبي الرافض لهذه المنهجية الفاسدة في التدبير السياسي والاقتصادي لثرواتها وطاقاتها القومية. أسئلة كثيرة تطرح بهذا الصدد. هل تمكنت القوى الإسلامية والديمقراطية في الوطن العربي من صياغة رؤية واضحة لأشكال الإصلاح وبنوده ومراحله؟ هل يمكن خوض الإصلاح الداخلي بمنأى عن التدخل

الأجنبي خاصة الأمريكي في الشؤون الوطنية لبلداننا؟ الأكد أن قوى التغير في هذه البلدان تتحرك في اتجاه الإصلاح بأقدار متباينة ومواقف متنوعة. لكن الإشكال الذي يظل ماثلا في الواقع السياسي العربي يتخذ مظهرين اثنين:

1- إشكال بناء مشروع الإصلاح والنهضة: إذا كانت مراكز القوى الغربية تتحرك وفقا لبرامج عمل تعكس مصالحها القومية، وتملك رؤى إصلاحية لأوضاع العالم العربي تحت عناوين مختلفة، منها "مشروع الشرق الأوسط الكبير"... فإن قوى وتيارات التغير داخل بلداننا القطرية المجزأة الضعيفة لا تملك مشروعاً للإصلاح والنهضة يستجيب لحاجيات شعوبنا وأهدافها في التحرر والتنمية والنهضة، هذا المشروع لا يمكن أن يكون منسوباً إلى جماعة سياسية أو قوة اجتماعية معينة، وإنما ينبغي أن يصدر عن توافقات وطنية وتفاعل رؤى جماعة قادرة على تحديد آفاق الإصلاح ومضامينه ومراحله وشروط إنجازه.

هذا المشروع الكبير يجد أهميته في حسم إشكالات فكرية وسياسية ترتبط بكيفية بناء تمثيلات جماعية سليمة حول الماضي وتراثه وتراكماته المعرفية والأنثروبولوجية، وبالقدرة على التفاعل الإيجابي مع عقبات الحاضر وصياغة بدائل مستقبلية للحفاظ على الوجود الحضاري للأمة.

2- إشكال وجود قيادة: بتواز مع مشروع الإصلاح والنهضة يستحضر الأبعاد الوطنية والإقليمية والقومية، ويسعى إلى تجاوز سقف التجزئة الاستعمارية لطاقتنا وإمكاناتنا وثرواتنا، بتواز مع كل هذا تظهر الحاجة إلى قيادات وطلائع للإصلاح السياسي والنهضة العمرانية الشاملة. مشكل قيادات ميدانية يظل محورا مهما في سياق الحركة المنشودة، خاصة إذا أثبتنا حاجة الشعوب إلى قيادات سياسية قادرة على التعبئة والتأطير واجتراح سبل إجرائية وجريئة. قيادات طلائعية تكسب ثقة الجماهير، بل تنسج علاقات سوية وواضحة معها، بما يمكن من توحيد مسار الحركة وأشكال تدبير الأزمة الخانقة، إن إشكال القيادة يفرض نفسه خاصة بملاحظة فشل القيادات الرسمية وأجهزتها في كسب احترام شعوبها وتأييدها الواعي والمشروط؛ ذلك الفشل الذي يجد مرتكزاته في الإرث الاستبدادي

الغني وغياب نخب فاعلة وجريئة في فضح سلوك الاستبداد الواضح والمقنع، وابتكار وسائل وطرائق المواجهة والتعبئة. إن دراسة تاريخ الأزمات السياسية في العالم تكشف حاجة الشعوب في بعض اللحظات التاريخية إلى قيادات ذات إرادة استثنائية وقدرات متميزة ورؤية طلائعية تتناسب مع الدور التاريخي المأمول. ولا تكاد الوضعية الحالية لشعوبنا العربية تبتعد عن هذا الاستخلاص إذ تتكالب علينا الأمم القوية من كل جهة وبأشكال مختلفة في الاستنزاف والتخريب والاستعباد، بينما لا تعكس قياداتنا السياسية الرسمية طموحات الشعوب في أن تعيش عزيزة كريمة لا تخرب دينها المسألة والحاجة، ولا يعبث بإرادتها الفقر والمذلة. وإذا رأينا حالة الجزائر شهدت مطلع عام 2011 موجة احتجاجات عنيفة قام بها مواطنون من عدة مناطق من شمال البلاد احتجاجا على ارتفاع أسعار مواد غذائية مثل السكر والزيت بالإضافة إلى مواد أخرى ذات استهلاك واسع ومرد مثل هذه الأزمات الظرفية إلى الأزمة البنائية الكبرى التي يعانيها النظام الجزائري حيث تعود جذورها إلى ثلاثة عوامل أساسية :

- 1- ظروف نشأة الدولة القطرية في الجزائر في عام 1962 .
- 2- طبيعة النخب التي تقلدت السلطة مباشرة بعد الاستقلال .
- 3- خصوصية المجتمع الجزائري وطبيعة التطورات العالمية .⁽¹⁾
- 5- ملأمة لحل المشاكل التي يواجهها المجتمع الجزائري وباختصار، فإن الإصلاحات السياسية والإدارية قد تعثرت في الماضي للأسباب التالية:
- 1- أن مبادرات الإصلاح والتغيير والتطوير وأنظمة الحكم كانت تأتي دائما من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة وبالتالي فإن النتيجة الحتمية لهذه الإصلاحات هي تكريس المركزية اخل الأجهزة الحكومية وهذا بدعوى تحقيق المزيد من الانضباط والانسجام والمحافظة على وحدة الصف.

¹-حسين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة. 1999، ص 74.

2-تداخل السلطات والمسؤوليات الحكومية والحربية إلى درجة أن الأجهزة الحكومية أصبحت محصنة ضد الرقابة والمحاسبة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة أو الاستشارية. ونتيجة لهذه الحصانة ضد الرقابة، استفحل الفساد وانشغل الموظفون الحكوميون بحماية مصالحهم الذاتية وتقوية نفوذهم وخنق عملية التطور الديمقراطي والقضاء على توازن السلطات بالبلاد.

3- أن مشكل الإصلاحات السياسية هو أن أي تغيير في مؤسسات الدولة قد يترتب عنه تقليص دور الفئات ...في المجتمع حيث تفقد الجماعات القوية في غياب المؤسسات السياسية والتشريعية، نفوذها وتصير معرضة للنقد والمحاسبة والمتابعة القانونية. ولهذا نجد أن الأجهزة البيروقراطية في الدولة تتحول إلى قوة معرقة لأي إصلاح سياسي يحرمها من الحصول على المكتسبات والثروات والامتيازات التي تغدقها عليها الدولة نتيجة لانفرادها بالسلطة واتخاذ القرارات التي تخدمها نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة من طرف المؤسسات المختصة.

4- أن عدم التجانس في الأفكار والميول والانتماء إلى تيارات سياسية متناقضة قد حالت دون الاتفاق على برامج عمل موحدة ولم تسمح بخلق مجموعات عمل منسجمة مع بعضها البعض وتعمل في إطار واحد وهدف مشترك سواء على مستوى المجالس المنتخبة أو على مستوى الولايات. ونتيجة لهذه الصراعات العقائدية والعرقية والأيدولوجية والتضارب في المصالح، تجد القيادة السياسية نفسها محرجة وغير قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي تصورها أو البرامج التي راهنت على تطبيقها. ولهذا فإن نجاح الإصلاحات يتوقف باستمرار على قدرة القيادة على حل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بأي تغيير، وتفكيك التحالفات المقاومة للإصلاحات.

5- أن الإصلاحات السياسية قد تركزت حول تغيير هياكل المؤسسات الحكومية والتحكم في وسائل الإعلام وتقليص دور الجيش بحيث يبقى قوة وطنية محايدة تخدم المصلحة العليا للوطن، في حين أنه كان من المفروض أن يكون محور الإصلاحات السياسية في البلاد هو تقوية السلطة التشريعية وتمكين البرلمان وممثلي

الشعب من ممارسة الرقابة الفعلية على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين بالدولة. إن إعطاء الصلاحيات للسلطة التشريعية لكي تمارس وظيفة الرقابة والتقييم والمتابعة والمحاسبة يعني خلق ثقل سياسي فعلي في البلاد يكون بمثابة جهاز ردع المسؤولين الحكوميين.

6- أن معظم الإصلاحات السياسية مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار السياسي. ولهذا فإن بقاء الإصلاحات ودوامها مرتبط ببقاء صاحب القرار السياسي في الحكم، وهذا معناه أن عدم مشاركة رجال الاختصاص والجماعات المؤثرة في السياسة الوطنية يعني غياب وجهات نظر الأطراف الأخرى في التغيير وعدم استمالتهم وتحفيزهم للعمل في إطار الإصلاحات التي لم يساهموا في التخطيط لها وضبطها وإعطائها شرعية الولادة والتعامل على أساس أنها تمثل الإرادة الشعبية والمصلحة العليا للوطن، وبإيجاز، فإن الإصلاحات السياسية قد تعثرت في الماضي بسبب التحكم والتوجيه من أعلى، وتداخل السلطات، ومقاومة الإصلاحات التي تمس أصحاب الامتيازات، وغياب السلطة التشريعية التي تمارس الرقابة على أعضاء الحكومة وعدم مشاركة جميع الفئات في تشييد الإصلاحات الحقيقية التي تخدم مصلحة البلاد. كما نتج عن عدم جدوى الإصلاحات السياسية انغلاق قنوات الاتصال وصعوبة إجراء الحوار واستفحال المشاكل بحيث أفرزت هذه المعضلات وضعا جديدا يصعب الدفاع عنه. وهذا ما دفع بالمواطنين إلى بالحقوق والحماية القانونية وحرية التعبير والحوار ومشاركة المواطنين في صناعة القرارات المدعومة من طرف القاعدة.

ماذا تحمل الإصلاحات السياسية في طياتها؟

6- محتوى الإصلاحات السياسية يتمثل في العناصر الآتية:

1-6- تفويض المسؤوليات من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة والولاية في دستور 23 فبراير 1989 حيث نلاحظ أن الباب الثاني المتعلق بتقسيم السلطات قد تم فيه تخصيص الفصل الأول للسلطة التنفيذية، والفصل الثاني للسلطة التشريعية والفصل الثالث للسلطة القضائية. لكن الشيء الملاحظ هنا أن المادة 74

من الدستور تسمح لرئيس الجمهورية أن يسيطر على الوضع وينفرد بالإشراف على اتخاذ جميع القرارات الاستراتيجية التي لها صبغة سياسية، فهو الذي يقوم بتعيين أي مسؤول كبير في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، وهو الذي يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه، وهو الذي يدعو الشعب للتصويت على أية قضية ذات أهمية وطنية، وهو الذي يرأس مجلس الوزراء الذي يتم فيه تعيين كبار الموظفين في الدولة.

2-6- إقرار التعددية الحزبية والاعتراف بأهمية المنافسة والسماح للآخرين أن يدلوا بدولهم في قضايا الساعة التي تهم بلدهم لأنهم قد يكونوا أحسن أو أفضل من الحرب أو الأحزاب المترعة على كرسي الحكم. وبهذا الأسلوب يمكن التخلص من الممارسات العتيقة والمتمثلة في عدم التحدث إلى المعارضة إلا في حالة وجود أزمة أو مشاكل عويصة أو العجز عن حل مشاكل معقدة لا يستطيع الحرب الحاكم أن يحلها بمفرده.

3-6- فسح المجال للعمل الديمقراطي وحرية التعبير عن الإرادة الشعبية، والشيء المأمول هو أن تكون هذه الديمقراطية حقيقية وليست شكلية لأن الديمقراطية الحقيقية هي التي تفرز المنافسة الحرة ويقبل المتنافسون في ظلها بقرار الشعب وذلك مثلما حصل في نيكاراغوا أخيراً. أما الديمقراطية الشكلية أو السلبية فتتمثل في وجود أحزاب بغير برلمان تتفاعل فيه الحياة السياسية، وتتبادل القوى المختلفة مناصب المسؤولية. وقد لاحظنا أن الاستعمار في عهد الاحتلال كان يعتمد على تدعيم التعددية الحزبية وذلك بقصد استغلال الأحزاب ذات الجذور العرقية أو الانتماء لتي تكون له عوناً في تنفيذ سياسته وإهدار الإرادة الشعبية، وبذلك أساء استعمال الديمقراطية.

4-6- فصل القضاء عن السلطة التنفيذية للدولة، وبذلك يصبح دور السلطة القضائية هو حماية المجتمع والمحافظة على حريات أفرادها وحقوقهم الأساسية. ومن الناحية النظرية، فإن القضاء الآن يخضعون لسلطات المجلس الأعلى للقضاة الذي يرأسه رئيس الجمهورية، والمحكمة العليا هي المقومة لأعمال المجالس

القضائية والمحاكم، وإعطاء هذه الصلاحيات للقضاء لا يعني التقليل من التأثير القوي لرئيس الدولة على الممارسات اليومية للقضاء لأنه هو الذي يرأسه المجلس الأعلى للقضاء ويوافق على تسمية القضاء وتعيينهم في مناصبهم. 5-6- مشاركة المجالس الشعبية المنتخبة في عمليات التنمية، وهذا يعني حسب النصوص القانونية الجديدة للبلديات والولايات، أن الشخصية المنتخبة سوف تساهم من الآن فصاعدا في العمل المحلي بقصد تنمية الزراعة والصناعة والتربية والثقافة وبناء الطرقات وجلب المياه، وصرف الميزانية المخصصة للبلدية أو الولاية. وفي الحقيقة أن هذه المشاركة في التنمية المحلية ستبقى ضعيفة لسبب بسيط وهو أن الوالي بصفته الممثل الشرعي للحكومة وصاحب القرار النهائي والمشرف على عملية تنفيذ وتطبيق القوانين قد يبقى بعيدا عن المحاسبة والرقابة من طرف المجالس الولائية المنتخبة التي لا تعينه في وظيفته ولا تبعده منها لأنه غير منتخب. ولهذا فإن الوالي المعين من الأعلى، قد يبقى هو المؤثر الكبير في مجرى الأحداث... هذه هي، باختصار هي السمات الرئيسية للإصلاحات السياسية، لكن التطورات التي ستطرأ على الساحة السياسية، وتصرف الأحزاب الجديدة التي طفت على السطح في المدة الأخيرة هي التي ستبين جدوى وفعالية أو ثغرات الإصلاحات السياسية في أرض الواقع.

خلاصة الدراسة :أتي الدعوة إلى الإصلاح في الجزائر استجابة للضغوطات التي تتعرض لها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية بسبب الصراع حول السلطة و تنامي المطالب الشعبية فيما يخص توسيع المشاركة السياسية و محاربة الفساد و رفع المستوى المعيشي، الأمر الذي جعل من قضية الإصلاح مطلبا جماهيرا و في ذات ضرورة بالنسبة للنظام للمحافظة على بقائها فقد شهدت الجزائر و خلال نفس الفترة(الربيع العربي)،العديد من الاحتجاجات التي مست مختلف القطاعات و الفئات المطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق العدالة الاجتماعية و إصلاح النظام السياسي. ،و إدراكا منها بحجم الأخطار المحيطة بالنظام السياسي و الاستقرار الداخلي، بادرت السلطة السياسية إلى طرح حزمة من

الإصلاحات السياسية شملت: الأحزاب السياسية، الانتخابات، التمكين السياسي للمرأة، قانون الإعلام، و الجمعيات السياسية وهي إصلاحات أثارت جدلا حقيقيا حول أبعادها و مداها. و هل فعلا هي إصلاحات سوف تؤدي إلى تحقيق السلم الاجتماعي خاصة و أن هذه الإصلاحات تتم تحت ضغوطات دولية و داخلية كبيرة، تهدد استقرار الدولة و النظام في أن واحد؟

فما هو مضمون الإصلاح؟ وهل هو إصلاح يتماشى في أبعاده و مطالب الجهة الشعبية، أم انه مجرد مشروع تهدئة فقط؟، و ماهي الانعكاسات المحتملة لهذه الإصلاحات على الاستقرار الداخلي للدولة؟

قائمة المصادر والمراجع :

المصادر:

القرآن الكريم .

السنة النبوية الشريفة .

المراجع :

1- محمد محمد علي، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص ص 33-34.

2- تمالت محمد، الجزائر من فوق بركان حقائق و أوهام (1988-1999)، الجزائر، ب د ط، 1999، ص 08.

3- الهيتي الهادي نعمان، إشكالية المستقبل في الوعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 07 .

4- العلوي المعتصم بالله، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970-2009، جامعة الدراسات العليا، الأردن، 2009، ص ص 07-08 .

5- هشام حسن الخلايلية، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، منشورات جامعة الزيتونة، الأردن، 2012، ص 12.

6- بوالشعير، سعيد، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر ، 1990، ص 184.

7- د.عاشور فني، مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر، لقراءة الموضوع الصادر في يومية الخبر
<http://www.elkhabar.com/ar/culture/292532.htm>

8- عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، ج 1، ط 1، مكتبة الآداب، 2004، القاهرة ، ص ص 31-32 .

9- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية، الدار الثقافية للنشر ، ط 1، القاهرة، 2004، ص 107.

10- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، داروائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2005، ص 115.

11- د محمد هناد، الإصلاحات السياسية في الجزائر، بواسطة المدرسة العليا للعلوم السياسية الجزائر www.bouhanian.com تاريخ النشر: الثلاثاء 05 فيفري 2005.

12- أبو القاسم سعد الله، "تمويهات الأستاذ حسين آيت أحمد"، الشعب، العدد الصادر بتاريخ 19 فيفري 1990 ، ص 13.PDF

13- عزيز.ط، الأفانا يفتح نقاش حول مستقبل الحياة السياسية في الجزائر
www.sawt-alahrar.com

14- حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، 1999، ص 74.